

كراسة الشروط والمواصفات الفنية

لتوريد معدات لرفع كفاءة محطات الشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء المحيط والشبكة
القومية لرصد مستويات الضوضاء البيئية (٢٠٢٥/٢٠٢٦)

رقم البند	التأمين الابتدائي بالجنيه
الاول	٨١١٠٠
الثانى	٦٥٢٠٠
الثالث	٣٢٥٠٠
الرابع	٥٧٠٠

قيمة قيمة كراسة الشروط والمواصفات هو مبلغ (٣٩٩) ثلاثمائة وتسعة وتسعون جنيهاً فقط

لاغير يضاف ١٤% ضريبة القيمة المضافة.

تاريخ لجنة فض المظاريب الفنية يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٥/١٢/٢٥ الساعة الثانية
أعضاء اللجنة : كرامه

الاسم	توقيع	الصفة
١- م/ أميرة جمال على	(أمير جمال)	رئيس اللجنة
٢- ك/ بسمة ماهر	(بسمة ماهر)	عضو
٣- ك/ سامح أحمد رجب	(سامح أحمد رجب)	عضو



أولاً: المقدمة: -

في إطار سعى وزارة البيئة وجهازها التنفيذي في تحسين مستويات نوعية الهواء والحد من اسباب التلوث والذي يتطلب في المستوى الأول التعرف على ما هو متاح، ومتواجد من مصادر التلوث فقد قامت الوزارة بإنشاء عدة مشروعات، وذلك بهدف تحديد مصادر الملوثات والسيطرة عليها ومن ثم الحد من تلوث الهواء، وتضمنت تلك المشروعات الشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء المحيط والتي تتكون من ١٢١ محطة رصد موزعة على جميع المناطق المختلفة بالجمهورية، كما تضم الشبكة القومية لرصد مستويات الضوضاء البيئية عدد ٤٣ محطة رصد موزعة على مستوى محافظات الجمهورية.

ثانياً: الغرض من توريد الأصناف المطلوبة والشروط العامة:

يتمثل الغرض من شراء الأصناف المطلوبة "معدات" هو استكمال تنفيذ أعمال الشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء المحيط وذلك لرفع كفاءة محطات الرصد الموجودة حالياً والحفاظ على الأصل الثابت ومقدرات جهاز شئون البيئة والحرص على استمرارية واستدامة العمل بالمحطات.

الشروط العامة:-

١. تسري أحكام قانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ الخاصة بتنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة، والقانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ بشأن تفضيل المنتجات الصناعية المصرية في العقود المنتجات الصناعية المصرية في العقود الحكومية ولائحته التنفيذية.
٢. يلتزم مقدم العطاء بتقديم الشهادة الدالة علي استيفاء نسبة المكون الصناعي المصري الصادرة من إتحاد الصناعات المصرية والمعتمدة من الهيئة العامة للتنمية الصناعية وأن تكون تلك الشهادة ضمن المستندات المرفقة بالمظروف المالي طبقاً للمادة رقم ٧ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥.
٣. يلتزم مقدم العطاء بالتسجيل علي بوابة التعاقدات العامة طبقاً للمادة رقم ٨٥ من القانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ والفاتورة الالكترونية .
٤. الالتزام بكراسة الشروط والمواصفات الفنية .
٥. الالتزام بالتأمين على العمالة .
٦. يمكن تجزئة العملية ولكن البند الواحد لا يجرأ

ثالثاً: الشروط الخاصة :

١. مدة التوريد: ٤ شهور من تاريخ أمر الإسناد.
٢. مكان التوريد: مقر جهاز شئون البيئة بالعاصمة الادارية.
٣. الضمان: ألا تقل مدة الضمان للبنود الموردة عن ١٢ شهر من تاريخ التوريد لجهاز شئون البيئة.
٤. العرض الفني: العرض الفني والمالي المقدم من قبل المورد يتم تعريب مصطلحها باللغة العربية قدر المستطاع.
٥. سيرريان العطاء: يجب أن يكون العرض الفني والمالي ساريان لمدة ٣ شهور من تاريخ فتح المظروف.
٦. توافق البنود الموردة: مع ما هو متاح لدي الشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء المحيط (توريد عينة للاختبار في حالة إختلاف النوعية المقدمة عما هو مستخدم في الشبكة).

٧. قطع الغيار الموردة: يجب أن تكون صناعة وابتكار شركات عالمية معروفة ومشهورة في هذا الشأن.

٨. أن تكون قطع الغيار الموردة مرخصة للأمر الموردة إليه .

٩. الخبرة: تقديم سابقة أعمال خاصة بهذا المجال المطلوب .

١٠. المستندات المطلوبة من الشركة الموردة :

- تقديم إستمارة س١٤ الدالة على أن الشركة المقدمة للعرض وكيل للشركة الأجنبية الموردة للمستلزمات والخاصة بالبند (الاول - الرابع) .

- تقديم لمستندات الدالة على سابق الخبرة فيما يخص البند المورد من قبله ، التوقيع والختم من الشركة على كراسة الشروط والمواصفات الفنية .

١١. طريقة الدفع: في حالة طلب دفعة مقدمة يجب الا يزيد عن ٢٥% مع تحديد أوجه صرفها مقابل خطاب ضمان بنكي غير مشروط، وباقي القيمة بعد التوريد والفحص والاستلام الخاص بالبند.

١٢. في حالة طلب جهاز شؤون البيئة يمكن إجراء تعديل في زيادة أعداد بنود التعاقد اذا تطلب الأمر زيادة في البند في ذلك الطرح مع الالتزام بذات الشروط والاسعار والمواصفات طبقاً لاحكام المادة ٤٦ من قانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ .

١٣. تم تعريب البنود التي يمكن تعريب مصطلحها باللغة العربية .

١٤. يتم تقييم العروض المقدمة بالقبول أو الرفض.

رابعاً: المواصفات الفنية لتوريد مستلزمات التشغيل المطلوبة لرفع كفاءة محطات الشبكة القومية لرصد ملوثات

الهواء المحيط ٢٠٢٥/٢٠٢٦

البند الأول: احتياجات من خلال الوكيل: -

١- جهاز الرصد اللحظي لأكاسيد النيتروجين (NO_x):-

NO.	Spare Part	Quantity	Part Number
1	PMT	2	9367
2	Socket PMT	4	101324-00
3	ASSY, POWER SUPPLY,24/48VDC	2	٠٠-١٠١٦٨١

٢- جهاز الرصد لثنائي اكسيد الكبريت (SO₂):-

NO.	Spare Part	Quantity	Part Number
1	Socket lamp	4	
2	ASSY, POWER SUPPLY,24/48VDC	2	٠٠-١٠١٦٨١

٣- جهاز الرصد اللحظي لاول اكسيد الكربون (CO):-

NO.	Spare Part	Quantity	Part Number
1	IR source	10	7361
2	ASSY, POWER SUPPLY,24/48VDC	1	٠٠-١٠١٦٨١

٤- جهاز الرصد لغاز الاوزون (O₃):-

NO.	Spare Part	Quantity	Part Number
1	Detector	2	120129-00
2	Photometer board	3	102554-00

٥- جهاز الرصد اللحظي للآتربة المستنشقة (PM) موديل FH62C14:-

NO.	Spare Part	Quantity	Part Number
1	Detector	1	42545400131
2	Pump	1	425452065

٦- جهاز الرصد اللحظي للآتربة المستنشقة (PM) موديل 5014i:-

NO.	Spare Part	Quantity	Part Number
1	Pressure board	6	106946-00
2	Detector	2	105869-00

٧- Thermos I Oseries spare parts
42iQ:

NO.	Spare Part	Quantity	Part Number
1	Pump single	2	116584-00
2	Pump duel	2	120442-02

NO.	Spare Part	Quantity	Part Number
1	Pump	4	116584-00
2	O ₃ IQ memory	1	-

البند الثاني : احتياجات التوريد المحلي :-

NO.	Item Name	Quantity
1	Pump base (لجميع أجهزة الرصد اللحظي للغازات)	70
2	Pump axe circle (لجميع أجهزة الرصد اللحظي للغازات)	50
3	Pump axe Tella (لجميع أجهزة الرصد اللحظي للغازات)	100
4	Filter fan with cover (لجميع أجهزة الرصد اللحظي للغازات)	120
5	Silica gel Self indicator (للغازات لجميع أجهزة الرصد اللحظي)	20
7	Carbon vanes set of 5 (الأثرية لأجهزة الرصد اللحظي لقياس تركيز)	25
8	Fan (لجميع أجهزة الرصد اللحظي للغازات)	20
9	Pump nittokohki (Sequa.) (لأجهزة سحب العينات المتعدد)	5
10	Relay PMB (Sequa) (سحب العينات المتعدد لأجهزة)	10
11	شاحن ١٧,٢ فولت ١,٧ امبير) (لأجهزة سحب العينات)	10
12	Charcoal (لجميع أجهزة الرصد اللحظي للغازات)	5
13	Proportional control valve 75OHM.24V	13
14	Pump repair kit old (Small) (4.5cm * 4.5cm) without screw	15
15	Pump repair kit old (Large) (6cm * 6cm) without screw	15
16	Pump repair kit new (Small) (4cm diameter/screw 7mm)	20
17	Pump repair kit new (Large) (5cm diameter / screw 1 cm)	20
18	Pump repaild kit new (Small) (3 cm diameter / 1.5 screw)	30
19	Pump repaild kit new (large) (3.6 cm/ screw 1.5 cm)	20
20	Flow meter Dwyer	12

البند الثالث: تصنيع الجزء الميكانيكي بمضخات سحب الهواء لاجهزة الرصد اللحظي للغازات :

NO.	Item Name	Quantity
1	Pump 220 V with pump repair kit (for 42i NOx Monitors)	12
2	Pump 220 V with pump repair kit for (43-48-49) I Series	12

الشبكة القومية لرصد مستويات الضوضاء (البند الرابع) :-

البند الرابع: توريد مستلزمات تشغيل (قطع الغيار) الخاص بمحطات شبكة رصد مستويات الضوضاء :-

محطات الرصد الكائنة بشبكة رصد الضوضاء موديل (Model of Stations 3639 E and 3639G)
والمطلوب لها مستلزمات التشغيل من شركة Bruel & Kjaer.

م	اسم البند	رقم المسلسل	العدد
١	(الموديل القديم) Microphone Cable of NMT	AO-0414-D-100	2
٢	(الموديل الجديد) Microphone Cable of NMT	AO-0645-D-100	2
٣	C.F. Card	---	5
٤	Wind screen	UA-1700	4

الشروط العامة

لتوريد معدات لرفع كفاءة محطات الشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء المحيط

والشبكة القومية لرصد مستويات الضوضاء البيئية (٢٠٢٦/٢٠٢٥)

يقدم العطاء في مظروفين مغلقين أحدهما فني والآخر مالي يثبت على كل مظروف نوعه من الخارج وعلى أن يشمل المظروف الفني علي ما يفيد بسداد قيمة التأمين الابتدائي

رقم البند	التأمين الإبتائي بالجنية
الأول	٨١١٠٠
الثاني	٦٥٢٠٠
الثالث	٣٢٥٠٠
الرابع	٥٧٠٠

وعلى أن يزداد في حالة الترسية إلي ٥% من القيمة الكلية عن مدة العقد بالكامل كتأمين نهائي ساري طول مدة التعاقد .

- في حالة سداد قيمة التأمين الابتدائي بخطاب ضمان يجب أن يصدر من أحد البنوك المعتمدة لصالح جهاز شئون البيئة والاي يقترن بأي شرط من الشروط وأن يقر أن يضع تحت تصرفنا مبلغ يوازي التأمين المطلوب وأنة مستعد لادائة بأكمله عند أول طلب دون الالتفات لأي معارضة منكم

للجهاز الحق في تجديد سريان الخطاب لمدة أخرى أو أكثر و أن يكون سريان الخطاب لمدة لا تقل عن ثلاثون يوماً تالية لانتهاء المدة المحددة لسريان العطاء ويقر البنك أنة لم يتعدى الحد المصرح له من البنك المركزي في إصدار خطابات الضمان .

يجب ان يحتوى المظروف الفني على:-

بيانات الشكل القانونى لصاحب العطاء و المستندات الدالة على ذلك .
بيانات القيد في السجلات الخاصة بالنشاط موضوع التعاقد (السجل التجاري أو الصناعي أو سجل المستوردين و غيرها من السجلات التي يكون القيد فيها واجبا قانونيا .
وتقديم شهادة التسجيل فى منظومة الفاتورة الألكترونية .
مايفيد بشراء كراسة الشروط والمواصفات (الايصال) .
كراسة الشروط والمواصفات مختومة بختم الشركة .
مايفيد بالتسجيل على بوابة التعاقدات العامة(تفاصيل مورد) .
المستندات الدالة على سابقة الاعمال لذات موضوع التعاقد .
شهادة التسجيل لدى مصلحة الضرائب على القيمة المضافة .
بطاقة الضريبية سارية و اخر اقرار ضريبي .

ار الالتزام بالتأمين على العمالة اذا تطلبت طبيعة العملية ذلك
بـ بالالتزام بما جاء بكراسة الشروط و المواصفات و محتوياتها
ة التنفيذ و البرنامج الزمنى للتوريد او التنفيذ و مدته

وع العملية لمحاكم مجلس الدولة المصرية وانها هى المحاكم المختصة بالنظر فى اى
نشأ بسبب عدم تطبيق هذه الشروط أو نصوص التعاقد .

لعرض ساري لمدة ثلاثة أشهر. العملية تخضع للقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ و لانحته
شأن تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة

مقدم العطاء عطاءه قبل الميعاد المعين لفتح المظاريف الفنية يصبح التأمين الابتدائي
للجهة الإدارية دون حاجة إلى إنذار أو الالتجاء إلى القضاء أو اتخاذ إيه إجراءات أو
على حصول ضرر.

- يجب أن تصل العطاءات إلى الجهة الإدارية في موعد ما قبل الساعة الثانية عشرة ظهرا من اليوم المحدد لغض المظاريف الفنية .
- تعقد اللجان بمقر جهاز شئون البيئة بالعاصمة الإدارية الجديدة .
- على الشركات المتنافسة ضرورة تسجيل بياناتها على موقع بوابة التعاقدات الحكومية و

عنوانه www.etenders.gov.eg

- في حالة الخلل جهة الطرح باحكام قانون تنظيم التعاقدات الحكومية بحق لصاحب الشأن التقدم بشكواه الى مكتب متابعة التعاقدات الحكومية للنظر والبت في الشكوى وتسوية الخلافات طبقا لاحكام قانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ و على مقدم العطاء التقدم بشكواه خلال سبعة ايام تبدأ من اليوم التالي لاختتامهم بالقرار .

وتطبقا للكتاب الدوري رقم ١٢ لسنة ٢٠٢٣ بشأن الاجراءات الواجب اتباعها عند تشغيل منظومة التعاقدات الالكترونية الجديدة لدى الجهات المنقلة للعاصمة الادارية الجديدة و هي : استمرار النشر على كافة عمليات التعاقدات على بوابة التعاقدات الحكومية المعمول بها حاليا و عنوانه

www.etenders.gov.eg

ضرورة قيام كافة الشركات ببدء التسجيل على المنظومة الجديدة حتى يتسنى الاطلاع على العمليات المطروحة وتقديم العروض المالية والفنية انتهاء بالاطلاع على نتائج البت والترسية وذلك من خلال

الموقع الالكتروني www.GCSbudgeting.digitalegypt.gov.eg

على ان يتضمن العطاء شهادة من البنك برقم الحساب لسداد المستحقات طبقا لقرار السيد رئيس وزراء رقم ١٢٣ لسنة ٢٠١٧ .

تعقد اللجان بمقر جهاز شئون البيئة بالعاصمة الادارية الجديدة وذلك بالموعد المحدد لذلك .
يفرض رسم اضافي قيمته خمسة جنيهات على رسوم خدمات كراسات الشروط للمناقصات و المزايدات
عومية بموجب قانون رقم ٢٠٠ لسنة ٢٠٢٠

على الشركات المتقدمة (موردين- مقاولين- مقدمى الخدمات) ضرورة الالتزام بقرار رئيس مجلس
ء رقم ١٦٠٢ لسنة ٢٠٢١ بشأن التسجيل فى منظومة الفاتورة الالكترونية المنشأة بمصلحة
ب المصرية و الذى يبدأ تفعيله بدءا من ٢٠٢١/١٠/١ .

حالة الأَسناد وقيام الشركة بالتنفيذ فان جهة الإدارة سوف تلتزم بعدم صرف المبالغ المالى
للمورد والمقاول الأبعد تقديم افادة من صندوق التأمينات بسداد المستحقات التأمينية تنفيذا لما
ب الدورى رقم ١٥٤) لسنة ٢٠٢٠ الوارد إلينا من رئيس قطاع الحسابات والمدريات المالية .
لى مقدمى العطاءات التقدم بالذات او بالشراكة مع الغير بأكثر من عطاء لعملية واحدة مالم يكن
كامع الغير بحصة لاتسمح لة بالتأثير فى اتخاذ قرار ذى صلة بالعطاء
لمادة(٣٣) من القانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨

أنماط العقود النموذجية

- ١- العقد النموذجي لشراء منقولات
- ٢- العقد النموذجي لاستئجار منقولات
- ٣- العقد النموذجي لبيع منقولات
- ٤- العقد النموذجي لتأجير منقولات
- ٥- العقد النموذجي لبيع المركبات
- ٦- العقد النموذجي لشراء عقارات
- ٧- العقد النموذجي لاستئجار عقارات
- ٨- العقد النموذجي لبيع العقارات
- ٩- العقد النموذجي لتأجير عقار
- ١٠- العقد النموذجي للترخيص بانتفاع عقار
- ١١- العقد النموذجي للترخيص باستغلال عقار
- ١٢- العقد النموذجي لبيع مشروع
- ١٣- العقد النموذجي لتأجير مشروع
- ١٤- العقد النموذجي للترخيص بانتفاع مشروع
- ١٥- العقد النموذجي للترخيص باستغلال مشروع

١- العقد النموذجي لشراء منقولات

مشروع العقد النموذجي لشراء منقولات

ملاحظات هامة

يهدف مشروع العقد النموذجي إلى توحيد وتنميط البنود الأساسية للعقود التي تبرمها الجهات الإدارية بما يتحقق معه تيسير العمل التنفيذي وسرعة إنجازه وتبسيط الإجراءات للعاملين بالجهات الإدارية والمتعاقدين معها.

من مشروع العقد النموذجي البنود الأساسية التي تتفق وأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي "جهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولانحته التنفيذية الصادرة بقرار رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ ويتعين الالتزام بها، وإذا تراءى للجهة الإدارية إجراء تعديل على أي منها فإنه يتعين عليها حينئذ الرجوع إلى الأصل العام وهو عرض مشروع العقد لغير أو التغيير على جهة الفتوى المختصة لمراجعته استقلالاً.

من مشروع العقد النموذجي في البند الثاني منه إشارة إلى الملاحق المرفقة والخاصة بالمرتبطة بطبيعة العملية محل التعاقد والتي يجب ألا تتعارض بأي شكل مع أحكام التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة المشار إليه ولانحته التنفيذية، ويجب على الجهة قاءها وفقاً لما تضمنته من متطلبات واشتراطات بكراسة الشروط والمواصفات للعملية

المختصة بالجهة الإدارية ومن خلال إدارة التعاقدات/إدارة الشؤون القانونية والقانونيين، إضافة ما يرى من شروط أو قيود خاصة وفقاً لطبيعة العملية لا يتعارض مع أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة المشار إليها، وبما يكفل ضمان تحقيق المتطلبات الفنية للجهة، واستثناء كافة حقوق مركزها القانوني حال الطعن على العقد قضائياً.

نموذجي فراغات (.....) يتعين استيفاءها، وكذا اختيارات (□) يتعين تحديد قاً لما اتخذته الجهة الإدارية من إجراءات وما تضمنته كراسة الشروط لتعاقد.

الأول حيث يعتبر مشروع العقد النموذجي وثيقة حية قابلة للتحديث عمل، على أن يصدر بذلك منشور عام وزارة المالية بناءً على ما الحكومية، ويوصى بمراجعة الموقع الإلكتروني لبوابة التعاقدات المحدثه حال صدورها.

محتويات مشروع العقد

تمهيد	البند الأول
ملاحق العقد	البند الثاني
قيمة العقد	البند الثالث
التأمين النهائي/الدفعة المقدمة	البند الرابع
توريد محل العقد	البند الخامس
استلام محل العقد	البند السادس
التقاعس عن الاستلام	البند السابع
الضمان	البند الثامن
سداد المستحقات	البند التاسع
زيادة أو نقص الكميات	البند العاشر
التعاقد من الباطن	البند الحادي عشر
مسئول إدارة العقد	البند الثاني عشر
التأكد من تنفيذ التزامات الطرف الثاني	البند الثالث عشر
التأخير في تنفيذ العقد	البند الرابع عشر
حظر التنازل عن العقد	البند الخامس عشر
الأحكام القضائية	البند السادس عشر
سرية العقد	البند السابع عشر
الضرائب والرسوم	البند الثامن عشر
الالتزام ببند العقد	البند التاسع عشر
الإخلال بالعقد	البند العشرون
فسخ العقد	البند الواحد والعشرون
القانون الحاكم للعقد	البند الثاني والعشرون
فض المنازعات	البند الثالث والعشرون
عنوان طرفي العقد	بند الرابع والعشرون
النسخ	بند الخامس والعشرون

مشروع العقد النموذجي لشراء منتجات

أنه في يوم الموافق تم إبرام هذا العقد بين كل من:
أولاً: ومقرها^(٦) بصفتها المتعاقد، وهي الجهة المعنية/ المستفيدة من عملية^(٧)
ويمثلها قانوناً في التوقيع على هذا العقد بصفته^(٨)
(إذا كان هناك مفوض لتوقيع العقد، تستكمل البيانات التالية)
ويفوض عنه في التوقيع على هذا العقد (السيد/ □ السيدة) بصفته/بصفتها الوظيفية
بموجب التفويض الصادر بالقرار رقم الصادر في

طرف أول مشتري

ثانياً:^(٩) الكائن مقرها وشكلها القانوني^(١٠) والفصيلة^(١١) سجل تجاري رقم
بطاقة ضريبية رقم تليفون رقم^(١٢) فاكس رقم بريد الإلكتروني ويمثلها (□
السيد/ □ السيدة) بطاقة رقم قومي بصفته/بصفتها بموجب
بصفته/بصفتها المتعاقد معه.

طرف ثان بائع

تمهيد

حيث أن الطرف الأول أبدى رغبته في التعاقد على شراء^(١)، وذلك بغرض تلبية احتياجاته بما يمكنه من تحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية ويضمن انتظام سير العمل، ووفقاً لما تم تخصيصه من اعتمادات مالية، وحيث أبدى الطرف الثاني استعداده للقيام بذلك وإتمامه وفقاً للشروط والمواصفات وأية متطلبات أخرى وكما هو منصوص عليه بكراسة الشروط والمواصفات^(١٠) و(□ العطاء/ □ العرض) المقدم منه، والذي قبله الطرف الأول، وفي ضوء اعتماد (□ السلطة المختصة^(١١) / □ المفوض عنه^(١٢) بالقرار رقم الصادر في لإجراءات طرح العملية رقم بتاريخ وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولانحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩، و(□ الإعلان/ □ الدعوة/ □ طلب عرض السعر) وكراسة الشروط والمواصفات المنشورة على بوابة التعاقدات العامة بتاريخ بشأن^(١٣) المناقصة (□ العامة/ □ المحدودة/ □ المحلية/ □ ذات المرحلتين) □ الممارسة (□ العامة/ □ المحدودة) □ الاتفاق المباشر^(١٤) رقم (..... لسنة) للتعاقد على^(١٥) وفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بموضوع هذا العقد، وما أوصت به (□ لجنة البت في مناقصة/ الممارسة/ □ لجنة الاتفاق المباشر) بجلستها المعقودة يوم الموافق من قبول (□ العطاء/ عرض) المقدم من الطرف الثاني بمبلغ (.....) (فقط وقدره)، والذي تمت الترسية بناءً عليه، آره (□ الأفضل شروطاً والأقل سعراً) □ الذي تم ترجيحه بنظام النقاط) ومطابقتها للشروط والمواصفات واعتماد السلطة المختصة لتوصية اللجنة بتاريخ

الإدارية المتعاقدة.

الإدارية المتعاقدة تفصيلاً والذي سيتم توجيه المراسلات والمكاتبات عليه.

كما ورد بالإعلان/ الدعوة/ طلب عرض السعر، وكراسة الشروط والمواصفات.

المختصة.

لاعتباري (شركة مؤسسة...).

يقصد بذلك (شركة مساهمة/ شركة توصية بسيطة/ شركة شخص واحد... إلخ).

بذلك (شركة كبيرة/ مشروع متوسط/ مشروع صغير/ مشروع متناهي الصغر).

د الإلكتروني بيانات أساسية يتعين استيفاءها ليتم إرسال إخطارات الطرف الثاني عليها.

: بالإعلان/ الدعوة/ طلب عرض السعر، وكراسة الشروط والمواصفات.

يعة العملية تتطلب اعداد كراسة شروط ومواصفات في حالة التعاقد بالاتفاق المباشر.

ة وصفتها الوظيفية.

لطة المختصة وصفته الوظيفية.

اتباعه لطرح العملية.

فويض في التعاقد بطريق الاتفاق المباشر وذلك طبقاً لحكم المادة (٦٣) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون

لان/ الدعوة/ طلب عرض السعر، وكراسة الشروط والمواصفات.

• وبعد أن أقر الطرفان باحديهما وصفايهما للتعاقد وفقا على الاتي:

البند الأول

باعتبار التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات و (العطاء / العرض) المقدم من الطرف الثاني، وعقبة المتطلبات والمستندات المتبادلة بين الطرفين ومحاضر () لجنة البت في المناقصة/الممارسة/ لجنة الاتفاق (المباشر) رقم (... لسنة...), وأمر التوريد المؤرخ/...../.... جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتعمداً ومكتملاً لأحكامه.

البند الثاني^(١٧)

تعريف الملاحق التالية والمرفقة بهذا العقد جزءاً لا يتجزأ منه: ^(١٧)

ملحق (١): وصف موضوع العقد.

ملحق (٢): الاشتراطات الخاصة.

ملحق (٣): التزامات طرفي التعاقد.

البند الثالث

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ محل هذا العقد وفقاً للممارسات الجيدة وأفضل المعايير المتعارف عليها وطبقاً للمواصفات الفنية والكميات والأسعار الموضحة بعد وبقيمة إجمالية قدرها (.....) (فقط وقدره.....) شاملة كافة الضرائب والرسوم والتكاليف والنفقات ذات الصلة وذلك على النحو التالي:

رقم البند	الوصف	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة	القيمة الإجمالية
..... ^(١٨)	.. ^(١٩)	... ^(٢٠)	... ^(٢١)	... ^(٢٢)

إجمالي ثمن الشراء مبلغ وقدره (.....) فقط (.....) (شامل ضريبة القيمة المضافة/
 غير شامل ضريبة القيمة المضافة).

البند الرابع^(٢٣)

سدد الطرف الثاني مبلغاً إجمالياً مقداره (.....) (فقط وقدره.....) بما يعادل نسبة (٥%) من إجمالي هذا العقد كتأمين نهائي، وذلك (بخطاب الضمان بحساب الطرف الأول رقم بينك / خصماً من مستحققاته الصالحة للصرف من عملية أخرى لدى الطرف الأول في الوقت المحدد للسداد / خصماً من مستحققاته الصالحة للصرف لدى^(٢٤) بموجب خطابها رقم المؤرخ المقدم في الوقت المحدد للسداد / حجز من مستحققاته في حالة الاتفاق المباشر) ويظل هذا التأمين سارياً طوال مدة العقد بما فيها مدة الضمان.^(٢٥)

- إذا لم يستخدم أي من هذه الملاحق تضاف عبارة (غير مستخدم) قرين كل ملحق وعلى الصفحة المرفقة التي تحمل عنوان الملحق.
يجب أن تكون كافة الملاحق وفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات.
أدخل بيان موجز عن الصنف طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.
أدخل (عدد/وحدة/وزن... أو غير ذلك).
أدخل الكمية طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.
أدخل سعر الوحدة طبقاً لنتيجة الترسية.
أدخل القيمة الإجمالية (الكمية×سعر الوحدة) وطبقاً لنتيجة الترسية.
حصل تأمين نهائي من الطرف الثاني إذا ورد جميع الأصناف التي رسا عليه توريدها وقبلها الطرف الأول بصفة نهائية خلال المدة المحددة لأداء التأمين ما لم يكن لهذه المدة ضمان وفقاً لحكم المادة (٤٠) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.
أسم الجهة الإدارية أو الجهات الإدارية الأخرى.
الضمان بحسب طبيعة الصنف محل التعاقد.

(٢٧) إذا كان الطرف الأول قد قام بسداد دفعة مقدّمة، يكون البند على النحو التالي وتستكمل البيانات المطلوبة فيه)

قام الطرف الأول بسداد دفعة مقدّمة بمبلغ إجمالي مقداره (.....) (فقط وقدره). بما يعادل نسبة (..%) من قيمة التعاقد مقابل خطاب ضمان بنكي معتمد صادر من بنك وغير مقتّر بنى قيد أو شرط بالقيمة والعملة ذاتهما قدّمه الطرف الثانى للطرف الأول.

البند الخامس

(إذا كان التوريد مرة واحدة، يكون البند على النحو التالي وتستكمل البيانات المطلوبة فيه)

يلتزم الطرف الثانى بتوريد الكميات والأصناف محل العقد بمخازن وعنوانها وعلى نفقته الخاصة على أن يتم التوريد خلال مدة (٢٨) تبدأ من (□) اليوم التالى لإخطاره بأمر التوريد/ □ (٢٩) كما يلتزم بأن يقدم فاتورة الأصناف الموردة من أصل وصورتين، وفى حالة إخطاره بتسليم الأصناف فى غير هذا العنوان يلتزم بأن يرفق مع الفواتير مستندات تثبت قيمة مصروفات النقل الإضافية التى تحملها فعلياً لردّها إليه.

(إذا كان التوريد على دفعات، يكون البند على النحو التالي وتستكمل البيانات المطلوبة فيه)

يلتزم الطرف الثانى بتوريد الكميات والأصناف محل العقد خلال مدة (٣٠) تبدأ من (□) اليوم التالى لإخطاره بأمر التوريد/ □ (٣١) وذلك على نفقته الخاصة وطبقاً للبرنامج الزمنى التالى:

الكمية	تاريخ التوريد	مكان التوريد
.....

البند السادس

حدد الطرف الأول يوم..... الموافق..... فى تمام الساعة..... موعداً لاتعاقد اجتماع لجنة فحص الأصناف الموردة من الطرف الثانى، وإذا رفضت اللجنة صنفاً أو أكثر من الأصناف الموردة أو وجدت فيها نقص أو مخالفة للمواصفات أو المتطلبات أو العينات المعتمدة وجب على الطرف الأول إخطار الطرف الثانى بأسباب الرفض كتابة.

ويلتزم الطرف الثانى بسحب الأصناف المرفوضة وتوريد بدل منها خلال مدة لا تجاوز سبعة أيام من تاريخ اليوم التالى لإخطاره، فإذا تأخر فى سحبها فيحق للطرف الأول تحصيل مصروفات تخزين منه بواقع (٥%) من قيمة الأصناف المرفوضة عن كل أسبوع تأخير أو جزء منه وبحد أقصى أربعة أسابيع وبعد انتهاء تلك المدة يحق للطرف الأول اتخاذ إجراءات بيعها لحساب الطرف الثانى، ويخصم من الثمن ما يكون مستحقاً للطرف الأول ويكون البيع وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية لصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩.

البند السابع

يلتزم الطرف الأول باستلام الأصناف محل هذا العقد فى المواعيد المحددة، وذلك حال مطابقتها للمواصفات وط المتفق عليها، ويحق للطرف الثانى حال تقاعس الطرف الأول عن الاستلام التقدم بطلب للسلطة المختصة لجنة محايدة لدراسة أسباب التقاعس، وصورة منه لمكتب شكاوى التعاقدات العمومية وذلك للمتابعة.

ذا فى حالة ما إذا كانت قد تضمنت كراسة الشروط والمواصفات صرف دفعة مقدّمة وفقاً لما ورد بالمادة (٩٢) من اللائحة التنفيذية، ومراعاة النسبة المخصصة للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر. توريد طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات. داية التوريد طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات. يد طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات. ة التوريد طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات.

البند الثامن^(٣٦)

يضمن الطرف الثاني الأرصاف الموردة محل هذا العقد وذلك لمدة...^(٣٦) تبدأ من تاريخ ضد عبوب الصناعات أو ...^(٣٦)

البند التاسع

يلتزم الطرف الأول بأن يمدد للطرف الثاني ثمن الأرصاف الموردة فعلياً خلال مدة لا تتجاوز (٣٠) يوماً تحسب من تاريخ الفحص والقبول والاعتماد، وذلك على حساب رقم..... بالبنك.....
وفي حالة عدم وفاء الطرف الأول بالمبلغ المستحق في المواعيد المحددة يلتزم بأن يؤدي للطرف الثاني ما يعادل تكلفة التمويل بقيمة المطالبة عن فترة التأخير وفقاً لسعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي وقت المحاسبة شريطة تقديم الطرف الثاني مستندات رسمية بالمبلغ المطالب به.

البند العاشر

للطرف الأول زيادة أو نقص الكميات المتعاقد عليها بما لا يتجاوز (١٥ %) من كمية كل بند بذات الشروط والموصفات والأسعار.

البند الحادي عشر^(٣٧)

لا يجوز للطرف الثاني أثناء تنفيذ هذا العقد أن يقوم بتغيير من عهد إليهم ووافق عليهم الطرف الأول بتنفيذ بعض بنوده من الباطن دون موافقة الطرف الأول.
ويظل الطرف الثاني وحدة مسئولاً عن أية أفعال أو أعمال أو أخطاء في تنفيذ العقد، كما يلتزم باطلاع من عهد إليهم بتنفيذ بعض بنود العملية من الباطن على ما يخصهم من شروط العقد.

البند الثاني عشر

^(٣٦) كلف الطرف الأول (السيد / السيدة) بصفته/بصفتها الوظيفية بموجب القرار رقم الصادر في مسئولاً/مسئولة عن إدارة هذا العقد.

البند الثالث عشر

أقر الطرف الثاني بحق الطرف الأول في أن يقوم بنفسه أو بواسطة أي شخص أو جهة يحددها الطرف الأول وبحسب طبيعة العملية المرور أو التفتيش أو مراقبة التنفيذ على محل هذا العقد وفي أي وقت دون حاجه الى إخطار أو إذن مسبق.
وهي حالة اكتشاف مخالفة الطرف الثاني لأي التزام بحق للطرف الأول توقيع أي من الإجراءات المنصوص عليهما في البند العشرون من هذا العقد.

البند الرابع عشر

إذا تأخر الطرف الثاني في تنفيذ هذا العقد عن الميعاد المحدد به لأسباب خارجة عن إرادته يجوز للطرف الأول إعطائه مهلة بما لا يتجاوز^(٣٧) من المدة الأصلية للتنفيذ دون توقيع مقابل تأخير، وفي حالة تأخره لأسباب راجعه إليه فيوقع عليه مقابل تأخير يحسب من بداية المهلة وفقاً للاتى:^(٣٨)
ولا يخل توقيع مقابل التأخير بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بكامل التعويض المستحق عما أصابه من اضرار بسبب التأخير.

البند الخامس عشر

يحظر على الطرف الثاني التنازل للغير عن العقد كلياً أو جزئياً.^(٣٩)

٣٢- يستخدم هذا البند في حالة إذا ما كانت الأرصاف الموردة لها مدة ضمان.

٣٣- أدخل مدة الضمان طبقاً لكراسة الشروط والموصفات.

٣٤- أدخل العيوب الأخرى التي تظهر خلال مدة الضمان وبما يتماشى مع طبيعة الصنف محل التعاقد.

٣٥- يستخدم هذا البند في حالة ما إذا كانت كراسة الشروط والموصفات قد أجازت للمتعاقد أن يعهد ببعض بنود العقد لغيره من الباطن.

٣٦- إعمالاً لحكم المادة (٨٧) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.

٣٧- أدخل المهلة المناسبة.

٣- أدخل مقابل التأخير في تنفيذ العقد وفقاً للحدود والنسب المنصوص عليها بالمادة (٩٨) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة.

٣- الالتزام بحكم المادة (٩٢) من القانون..

البند السادس عشر

أمر الطرف الثاني عند توقيعه على هذا العقد بعدم صدور أحكام نهائية ضده في إحدى الجرائم العصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات، أو في جرائم التهريب الضريبي، أو الجعركي.

البند السابع عشر

يلتزم الطرف الثاني والعاملين لديه بالمحافظة على سرية وخصوصية ما يحصلون عليه من بيانات أو مستندات أيا كانت طبيعتها تكون متعلقة بالعقد ويتعهد بعدم إشارتها للغير وذلك طوال مدة سريان العقد أو بعد انتهائه أو الفسخ، وبعد الإخلال بمبدأ السرية والخصوصية بمثابة إخلالا جسيما بشروط العقد ودون الإخلال بأية عقوبة مقررة في هذا الشأن.

البند الثامن عشر

يلتزم الطرف الثاني بتحمل كافة الضرائب والرسوم وغيرها التي تستحق على هذا العقد من تاريخ توقيعه وسدادها في مواعيدها المحددة قانونا.

البند التاسع عشر

اتفق الطرفان على بذل أقصى جهد للالتزام بهنود التعاقد طوال مدة تنفيذه طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية، وفي حالة حدوث خلاف بينهما أثناء تنفيذه يتم عقد اجتماع مع مسلول إدارة العقد أو ممثل الجهة الإدارية بحسب الأحوال خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ ظهور الخلاف وذلك لمناقشته، واتخاذ الإجراءات الآتية:

- 1- فحص شروط التعاقد بكل دقة واتخاذ الحل المناسب للمشكلة.
 - 2- قيام إدارة التعاقدات بإعداد تصور عن موضوع الخلاف وتقديم رأي فني ومالي وقانوني للسلطة المختصة، ويجوز لها الاستعانة باستشاري متخصص للمساعدة في دراسة الخلاف وتقديم الرأي.
 - 3- تسوية الخلاف الذي نشأ بالطرق الودية بما لا يخل بحقوق والتزامات طرفي العقد، وإذا ترتب على التسوية الودية أي أعباء مالية فيتم عرضها على السلطة المختصة للموافقة عليها بعد تقديم كافة المستندات والبيانات والمبررات لتسوية الخلاف.
- وفي جميع الحالات يلتزم طرفي التعاقد بالاستمرار في تنفيذ التزاماتهما الناشئة عن هذا العقد.

البند العشرون

في حالة إخلال الطرف الثاني بأى شرط جوهرى من شروط التعاقد، يحق للطرف الأول فسخ العقد أو تنفيذه باب الطرف الثاني وفي الحالتين يكون التامين النهائي من حق الطرف الأول كما يكون له أن يخصم ما يستحقه، خسارة تلحق به من أى مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه، وفي حالة عدم كفايتها يحق للطرف مها من مستحقاته لدى أى جهة إدارية أخرى أيا كان سبب الاستحقاق، دون حاجة إلى اتخاذ أى إجراءات. لك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول فى الرجوع على الطرف الثاني قضائياً بما لم يتمكن من حقوق بالطريق الإدارى، ولا يحق للطرف الثاني المطالبة باسترداد ما سبق سداده للطرف الأول.

البند الواحد والعشرون

أ' العقد تلقائياً فى الحالات الآتية:

ن أن الطرف الثاني استعمل بنفسه أو بواسطة غيره الغش أو التلاعب فى تعامله مع الطرف الاول صوله على العقد.

جود تواطؤ أو ممارسات احتيالي أو فساد أو احتكار من قبل الطرف الثاني.

عرق الثاني أو أعسر.

البند الثاني والعشرون

يسرى على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد.

البند الثالث والعشرون

يتم تسوية المنازعات والخلافات التي تنشأ أثناء التنفيذ وفقاً للطرق والشروط والأحكام المنصوص عليها في المادة (٩١) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، مع مراعاة ضرورة الحصول على موافقة الوزير المختص في حالة اللجوء إلى التحكيم.

(في حالة اللجوء إلى تسوية النزاع قضائياً وكان المتعاقد معه شخصاً اعتبارياً خاصاً يكون البند على النحو التالي)

تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في أي نزاع ينشأ عن تنفيذ هذا العقد.

(في حالة اللجوء إلى تسوية النزاع قضائياً وكان المتعاقد معه شخصاً اعتبارياً عاماً يكون البند على النحو التالي)

تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بالفصل في كافة المنازعات التي قد تنشأ عن تنفيذ أو تفسير هذا العقد.

البند الرابع والعشرون

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما، وأن جميع المكاتبات والمراسلات والإعلانات والإخطارات التي توجه أو ترسل أو تعلن أو تخطر عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية، وفي حالة تغيير أحد الطرفين لعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف الآخر بهذا العنوان الجديد خلال خمسة برة يوماً، بخطاب مسجل بعلم الوصول، وإلا اعتبرت مكاتباته ومراسلته وإعلاناته وإخطاراته على هذا العنوان بحه ومنتجة لكافة آثارها القانونية.

البند الخامس والعشرون

تحرر هذا العقد من أصل وأربعة نسخ، سلمت إحداها إلى الطرف الثاني، واحتفظ الطرف الأول بالأصل والنسخ للعمل بمقتضاها عند اللزوم.

الطرف الثاني البائع

الطرف الأول المشتري

الاسم: _____ الاسم: _____

الصفة: _____ الصفة: _____

الوقيع: _____ التوقيع: _____

التاريخ: _____ التاريخ: _____

لقسم الفتوى وذلك بجلستها المنعقدة في ٢٨/٣/٢٠٢٠، ووافق عليه مجلس الوزراء بجلسته المعقودة في ٢٠/٥/٢٠٢٠.